

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى هي نظام سلطوي يعيش في ظله حوالي ستة ملايين نسمة، يحكمهم العقيد معمر القذافي منذ عام 1969. والمبادئ التي تحكم البلاد مستمدة في معظمها من أيديولوجية "الكتاب الأخضر" الذي وضعه العقيد القذافي. ومن الناحية النظرية يتولى المواطنين حكم البلاد من خلال نظام هرمي من المؤتمرات الشعبية والكونونات واللجان، وفقاً لما نص عليه البيان الأول للثورة في عام 1969 وإعلان قيام سلطة الشعب في عام 1977. وفي عام 2006 بدأ البغدادي المحمودي، أمين اللجنة الشعبية العامة، (وهو ما يعادل منصب رئيس الوزراء)، وبباقي المندوبيين من أعضاء مؤتمر الشعب العام، الذي يضم 760 عضواً، فترة ولاية تستمر ثلاثة أعوام. ولكن في الواقع يحتكر القذافي والمقربون إليه السلطة السياسية. وبشكل عام مارست هذه السلطات بشكل عام السيطرة الفعالة على قوى الأمن.

وقد ظل سجل الحكومة في مجال حقوق الإنسان سيئاً، ولا يتمتع المواطنين بحق تغيير حكومتهم. ومن بين المشاكل الأخرى ما ذكر عن وقوع حالات اخفاء قسري؛ وتعذيب؛ واعتقال تعسفي؛ والاحتجاز لفترات طويلة، وأحياناً الحبس الانفرادي، قبل المحاكمة؛ وإفلات المسؤولين الحكوميين من المسائلة والعقوبة؛ وأوضاع السجون السيئة. ومن المشاكل المماثلة الأخرى الحرمان من المحاكمات العادلة العلنية بواسطة جهاز قضائي مستقل، والسجناء والمحتجزون السياسيون، وانعدام القدرة على اللجوء إلى النظام القضائي في حالات انتهاكات حقوق الإنسان المدعى بها. وقيدت الحكومة حريات المدنية وحريات التعبير والصحافة (بما في ذلك الإنترنت والحرية الأكademie) والتجمع وتكون الجمعيات والانتماء إليها. ولم توفر الحكومة الحماية الكاملة لحقوق المهاجرين والساعنين إلى اللجوء واللاجئين. ومن المشاكل الأخرى القيد على الحرية الدينية؛ والفساد والاقمار إلى الشفافية؛ وتمييز المجتمع ضد النساء والأقليات العرقية والعمال الأجانب؛ والاتجار بالأشخاص؛ وتقييد حقوق العمال.

احترام حقوق الإنسان

احترام سلامة شخص الإنسان، بما في ذلك عدم تعرضه لما يلي: القسم 1

أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي أو غير مشروع

في 29 مايو/أيار توفي محمد عادل أبو علي في السجن بعد إعادته إلى البلاد عقب رفض طلبه اللجوء إلى أوروبا. ووفقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش، تعرض للتعذيب أثناء إحتجازه. وذكرت صحيفة الشرق الأوسط، ومقرها لندن، أنه كان ينتمي إلى جبهة "التبو" لتحرير ليبيا، المعارضة للحكومة.

ولم تحدث أي تطورات في قضية حافظ منصور الزوي، وهو سجين في سجن أبو سليم قيل إنه قُتل خلال اشتباكات بين السجناء والحراس في عام 2006. ونشرت جماعات المعارضة مقالات في أكتوبر/تشرين الأول 2007 في الذكرى السنوية الأولى للاشتباكات، انتقدت فيها الحكومة لعدم التحقيق في الحادث.

وُقتل ضيف الغزال، الصحفي المعارض البارز والناشط في مجال مكافحة الفساد، في عام 2005. ووفقاً لمنظمة "مراسلون بلا حدود" وهي منظمة غير حكومية ذكرت عائلته أن محكمة في العاصمة الليبية

ليبيا

طرابلس حكمت على ثلاثة أشخاص لم تذكر أسماؤهم بالإعدام بخصوص القضية في يوليو/تموز 2007. وفي 24 يوليو/تموز أقر سيف الإسلام القذافي، نجل معمر القذافي، أن مسؤولين حكوميين قتلوا الغزال ولكنه ادعى أنهم فعلوا ذلك بدون موافقة رسمية. ودعا إلى إجراء محاكمات علنية للمسؤولين. ولم تظهر أي معلومات أخرى بحلول نهاية العام.

ب. اختفاء الأشخاص

في شباط/فبراير 2007 ألقت أجهزة الأمن القبض على كل من عبد الرحمن القطبوسي وجماعة بوفايد، إلى جانب 12 شخصاً آخر مثلاً في وقت لاحق أمام المحكمة لمواجهة تهم جنائية. ولم تقدم السلطات القطبوسي وبوفايد للمحاكمة، وظل مكان وجود جماعة بوفايد مجهولاً حتى أطافت السلطات سراحه في 27 مايو/أيار. وقد احتجزته في السجن الانفرادي لمدة 15 شهراً في مكان مجهول. وظل مكان وجود القطبوسي، الذي ذكر أنه طالب طب في السنة الرابعة، مجهولاً حتى نهاية العام.

ج. التعذيب وغيره من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية اللا إنسانية أو المهينة

يحظر القانون مثل هذه الممارسات، ولكن رجال الأمن بعذبون السجناء بشكل روتيني أثناء استجوابهم أو كعقاب لهم. ومن الصعب إثبات صحة التقارير عن التعذيب لأن السجناء في كثير من الأحيان كانوا يحتجزون في الحبس الانفرادي.

واشتملت أساليب التعذيب وإساءة المعاملة التي تم ذكرها على تقيد السجناء بالسلال المعدنية إلى حائط لمدة ساعات، وضربهم بالهراوات، وتعريضهم للصدمات الكهربائية، واستعمال الفناحات اللولبية المستخدمة لنزع السدادات الفلينية على ظهورهم، وصب عصير الليمون على جروهم المفتوحة، وكسر أصابعهم وترك مفاصلهم تلتئم دون رعاية طبية، وكتم أنفاسهم بكيس بلاستيكي، وحرمانهم من النوم والطعام والماء، وتعليقهم من الرُّسغين، وتعليقهم من عمود يتم إدخاله ما بين الركبتين والكوعين، وحرقهم بالسجائر، وتهديدهم بتعريضهم لهجوم الكلاب، وضربهم على إخصاص القدمين.

وفي عام 2007 ذكرت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أنه نادراً ما كان يتم تطبيق عقوبات جسدية، كبر الأعضاء والجلد، رغم أن القانون يجيزها. وأفادت وكالة الصحافة الفرنسية (AFP) والموقع الإلكتروني المعارض للحكومة "ليبيا اليوم" بأن نقابة المحامين الليبيين اتهمت أشخاصاً لم يُكشف عن هويتهم باختطاف واستجواب وتعذيب المحامي ضو المنصوري في 29 يونيو/حزيران. ولم تتوفر أي معلومات إضافية بحلول نهاية العام.

وفي 24 يوليو/تموز، أقر سيف الإسلام القذافي بوقوع أعمال تعذيب وعنف مفرط في السجون. ولكنه نفى ضلوع الحكومة في ذلك، وأقام الحجة على أن الأفراد المسؤولين عن التعذيب تصرفوا من تلقاء أنفسهم وأنهم مثلاً للمحاكمة ضمن النظام القانوني. وبحلول نهاية العام، لم تصدر أي معلومات حول مدى تقديم المحاكمات.

في يوليو/تموز 2007 أطلق سراح أحمد أشرف جمعة الحوج، وهو طبيب فلسطيني تم احتجازه ثمان سنوات بتهمة تعمد نقل العدوى بفيروس نقص المناعة المكتسبة إلى أطفال ليبيين. وفي يناير/كانون الثاني،

ليبيا

رفع الحجوج دعوى في فرنسا، وأمام لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف، إدعى فيها أنه تعرض للتعذيب مراراً في السجن. ووفقاً لشهادة حصلت عليها وكالة الصحافة الفرنسية، شمل التعذيب الاعتصاب بواسطة كلب من فصيلة الراعي الألماني وقلع الأظافر والصدمات الكهربائية. كما شهد بأنه كان موجوداً عندما تم تعذيب خمس ممرضات بلغاريات احتجزن معه. وقال إن معظم التعذيب حدث في الفترة الأولى من سجنه في عام 1999.

وفي مقابلة أجريت معه في الأول من أغسطس/آب، قدم الحجوج وصفاً تفصيلياً لهذه الحوادث، التي تضمنت الضرب، والصدمات الكهربائية والحقن بما ادعى ضباط الشرطة أنه كان فيروس نقص المناعة المكتسبة. ووفقاً لروايته، اعتقلته عناصر قوات الأمن في بداية الأمر في ينابير/قانون الثاني، وأجبرته على ارتداء غطاء للرأس والعينين، واحتجزته بدون ملابس في زنزانة تبلغ مساحتها 12 قدمًا مربعاً [حوالي 1,1 متر مربع] لمدة 10 أشهر. وقد تم احتجازه، لعدة أيام، في غرفة مع ثلاثة كلام، أمرها ضباط الشرطة بمحاجمته أثناء محاولتهم انتزاع اعتراف منه. كما قام رجال الشرطة أيضًا بثنى ركبتيه إلى صدره، وقيدوا يديه وقدميه حول ساقية وادخلوا عموداً حديدياً عبر الحبل الذي يربط يديه وقدميه وحرکوه حول العمود في حركة دائريّة "مثل الدجاجة المشوية". ولشهر طويلاً أجبره رجال الشرطة على النوم وهو معلق من الحائط وقد قيدت يداه خلف ظهره.

الأوضاع في السجون وفي مراكز الاحتجاز

وفقاً للبعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية، تراوحت حالة السجون ما بين السيئة والمقبولة. وقد تم احتجاز المعتقلين الذين ينتظرون المحاكمة، والذين قيل إنهم شكلوا أكثر من نصف عدد الموجودين بالسجون، في نفس المنشآت مع الأشخاص الذين تمت أدانتهم. وكثيراً ما أبقى المسؤولون عن السجون المحتجزين قبل المحاكمة في السجن لفترات طويلة.

وقد ورد أن قوات الأمن عرضت السجناء والمحتجزين إلى ظروف فاسية أو غير إنسانية أو مهينة وحرمتهم من الرعاية الصحية المناسبة.

ولم يكن بإمكان المنظمات الدولية دخول السجون ومرافق الاحتجاز الموجودة في البلاد، باستثناء منشآت احتجاز المهاجرين. ولم يكن لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر مكتب في البلاد.

وفي مارس/آذار قام طبيب من منظمة "أطباء من أجل حقوق الإنسان"، وهي منظمة غير حكومية، وممثل لمنظمة هيومان رايتس ووتش بزيارة فتحي الجهمي، الناشط السياسي المنتقد للقذافي في مركز طرابلس الطبي، حيث كان محتجزاً تحت الحراسة الدائمة 24 ساعة في اليوم.

وقد إجتمعت مجموعة من الناشطين الليبيين في الخارج في 7 نوفمبر/تشرين الثاني من أجل المطالبة بإجراء تحقيق حكومي في أحداث الشغب التي وقعت في سجن أبو سليم في عام 1996، والتي توفي فيها عدد كبير، ولكن غير معروف، من السجناء. وقد زعمت المجموعة أن قوات الأمن قتلت 1,200 من السجناء السياسيين أثناء أعمال الشغب. وقد شكلت السلطات في 2005 لجنة للتحقيق في الحادث. ووفقاً لمنظمة "التضامن لحقوق الإنسان"، وهي منظمة ليبية معارضة للنظام مقرها سويسرا، قام المسؤولون الحكوميون منذ عام 2001 بت blique 112 عائلة من العائلات التي يبلغ عددها 350 عائلة لديها صلات قرابة بالمجموعة بوفاة أحد

ليبيا

أبناء الأسرة في الحادث، ولكن المسؤولين لم يسلموه أي جثث أو يوضحوا أسباب الوفاة. وبحلول نهاية العام لم تكن العائلات الأخرى قد تلقت أي تأكيد من الحكومة بشأن وضع أفرادها.

ووفقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش، حكمت محكمة ابتدائية في شمال بنغازي في يونيو/حزيران بأنه يتعين على الدولة الكشف عن هويات الأشخاص الذين توفوا في حادث شغب أبو سليم والتحقيق في ظروف وفاتهم. وفي خطاب في 24 يوليو/تموز أقر سيف الإسلام القذافي بحدوث استخدام مفرط للقوة في السجن، ودعا إلى إجراء محاكمات علنية للمسؤولين الذين أشرفوا على رد الحكومة على أعمال الشغب، والذين ادعى أنهم تصرفوا بمبادرة شخصية منهم، وليس بناءاً على أوامر من الحكومة.

وعقب ذلك الخطاب أفاد الموقع الإلكتروني "أخبار ليبيا" بأن الحكومة وافقت على تعويض عائلات 144 سجينًا، وأن ثلات عائلات رفضت التعويض.

وذكرت المنظمة الليبية "التضامن لحقوق الإنسان" أن محمد بوسدره، وهو سجين قيل إنه تفاوض مع الحراس أثناء الحادث، قد إحتجز في الحبس الإنفرادي منذ 2005، عندما نقله مسؤولون بالحكومة إلى منشأة غير معروفة.

د. الاعتقال أو الاحتياز التعسفي

يحظر القانون الاعتقال والاحتياز التعسفي، غير أن الحكومة لم تلتزم بهذا الحظر. وقد وردت تقارير، كما كان الحال في الأعوام الماضية، عن إققاء قوات الأمن القبض على مواطنين واحتجازهم بشكل تعسفي خلال العام.

وفي شهر أكتوبر/تشرين الأول 2007، احتجز جهاز الأمن فؤاد نصر المحمودي، المعارض للنظام، لدى عودته من إقامة طويلة في الخارج. وحتى نهاية العام، كان المحمودي لا يزال محتجزاً حجزاً إنفرادياً.

ولم تكن هناك أي تطورات في قضية محمد بوشيمة، وهو معارض للنظام كان يقيم في الخارج منذ عام 1981، اعتقلته الشرطة خلال زيارة قام بها إلى البلاد في عام 2005، وفقاً لتقرير من منظمة العفو الدولية.

دور الشرطة وجهاز الأمن

توجد في البلاد أجهزة أمنية موسعة تضم الشرطة ووحدات عسكرية، وأجهزة استخبارية متعددة، ولجاناً ثورية محلية، ولجاناً شعبية، ولجان "تطهير". ومحصلة ذلك نظام مراقبة متعدد الطبقات متغلغل في البلاد يراقب نشاطات الأفراد ويتحكم فيها. والأساس القانوني الذي ترتكز عليه سلطة الأجهزة الأمنية غير واضح؛ ولا يوجد سبيل واضح يمكن للمواطنين اللجوء إليه إذا ما اعتنقوا أن الأجهزة الأمنية قد تجاوزت سلطتها. والقوانين التي يستشهد بها فيأغلب الأحيان هي قوانين "حماية الثورة" الصادرة عامي 1971 و1972، وهي قوانين تجرم الأنشطة على أساس مبادئ سياسية لا تتوافق مع الإيديولوجية الثورية. وعلى الرغم من أن القانون يحظر الاعتقال والاحتياز التعسفيين، إلا أن الأجهزة الأمنية باستطاعتها من الناحية العملية اعتقال

الأشخاص بدون توجيه أية تهمة رسمية إليهم واحتجازهم إلى أجل غير مسمى دون إدانتهم عن طريق المحكمة.

وقد ارتكبت قوات الأمن، التي تتمتع بحصانة تمكناها من الإفلات من العقاب، العديد من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتقال الطويل وغير القانوني لكل من بوفايد والحميد وبوشيمه. وقامت أجهزة الأمن بتخويف ومضايقة واحتجاز أشخاص لم توجه أي تهم رسمية إليهم، وأبقيت عليهم لفترات غير محددة بدون إدانة المحاكم لهم، خاصة في الحالات المتعلقة بالمعارضة السياسية. وعلاوة على ذلك، تمنت الأجهزة الأمنية بشكل منتظم بحصانة تمكناها من الإفلات من العقاب عند ارتكاب الأعمال الإجرامية أثناء أداء مهامها.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني ادعى أفراد من المعارضة يعيشون في الخارج أن قوات الأمن قاتلت رجال قبيلة التبو في الجزء الجنوبي الشرقي من البلاد. وقد وصف مراقبون آخرون موجودون داخل البلاد الاشتباكات في بلدة الكفرة بأنها عنف اجتماعي بين قبيلتي التبو والزغاوة. ووفقاً لنقرير نشرته "MEED Business Intelligence" ، كانت قوات الأمن التي أرسلت في بداية الأمر لقمع العنف لم تكن كافية، واستمرت الاضطرابات لأكثر من أسبوع، وخلال تلك الفترة قطعت السلطات شبكات الاتصال في المنطقة وتركت السكان المحليين بدون أي إمدادات لمدة أيام. وأفادت التقارير بأن عدداً يتراوح ما بين 11 و30 مدنياً قد قتلوا في الاشتباكات.

الاعتقال والاحتجاز

ينص القانون على أنه يجوز احتجاز المعتقلين لاستجوابهم بعد إلقاء القبض عليهم لفترة يمكن أن تصل إلى ثمانية أيام. ولكن في الواقع يمكن للأجهزة الأمن اعتقال المحتجزين إلى أجل غير مسمى. وبالرغم من أن القانون ينص على إبلاغ المحتجزين بالتهم الموجهة إليهم، فإن ذلك لم يطبق في الواقع. وينص القانون على أن تجديد أمر الاعتقال يقتضي أن يمثل المحتجزون أمام سلطة قضائية على فترات منتظمة يفصل بينها 30 يوماً، ولكن في الواقع تقوم الأجهزة الأمنية باحتجاز الأشخاص لأجل غير مسمى بدون أمر محكمة.

وينص القانون على ضرورة تحديد كفالة للمحتجزين في مرحلة ما قبل المحاكمة، ولابد أن يتتوفر للمحتجزين القدرة على الاتصال بمحام. كما يتوجب تعيين محام عمومي لكل من لا يستطيع دفع أتعاب محام خاص. وقد ورد أنه لم يتم تبليغ المعتقلين بحقهم في وجود محام يمثلهم أثناء التحقيق معهم.

ومازال الاحتجاز الانفرادي يمثل مشكلة. وقد أبقيت الحكومة على العديد من المعتقلين السياسيين في الحجز الانفرادي بمراكيز احتجاز غير رسمية تتحكم فيها فروع من الأجهزة الأمنية وذلك لفترات زمنية غير محددة. وذكر أن الحكومة احتجزت معتقلين سياسيين، بينهم ما يصل إلى 100 سجين مرتبطين بجماعات إسلامية محظورة، في سجون في جميع أرجاء البلاد، غير أن معظمهم كان في سجون عين زارة والجديدة وأبو سليم في مدينة طرابلس. وتتكهن بعض منظمات حقوق الإنسان والدبلوماسيين الأجانب بأن هناك 2000 سجين سياسي، ياحتجز الكثير منهم منذ سنوات بدون محاكمة. وقد يكون هناك المئات من المعتقلين الآخرين الذين تم احتجازهم لفترات بالغة القصر إلى حد أنه لم يتحقق للمراقبين الخارجيين التحقق من الأمر.

ليبيا

وجاء في تقرير أصدرته منظمة هيومن رايتس ووتش في 2006، أن المهاجرين واللاجئين الموجودين في مراكز الاحتجاز قد اشتكوا بصفة مستمرة من أنهم لم يحاطوا علمًا بسبب اعتقالهم، ومن أنهم يحتجزون لفترات طويلة قبل تقديمهم للمحاكمة، ومن القيود المفروضة على تمكينهم من الاتصال بمحام.

وذكر أنه كان يتم احتجاز النساء والفتيات المشتبه في كونهن قد خرقن قواعد السلوك الأخلاقي لمدد غير محددة في مؤسسات "الإصلاح وإعادة التأهيل" بدون توفر محام يمثلهن أو فرصة الطعن في احتجازهن في المحاكم.

العفو

أفادت التقارير أن السلطات قامت في 8 إبريل/نيسان بإطلاق سراح 90 عضواً من أعضاء الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية بعد نبذهم العذف. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2007، أعلن أمين الظواهري، القيادي في منظمة القاعدة، اندماج الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية في تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي في سبتمبر/أيلول من ذلك العام. وكان الأعضاء الذين تم إطلاق سراحهم قد قضوا في السجن ما بين ستة وثمانية أعوام كجزء من أحكام بالسجن كانت قد صدرت بحقهم وتراوحت ما بين عشر سنوات والسجن المؤبد.

وفي 28 أغسطس/آب، ضمن الاحتفالات السنوية بعيد الثورة، تردد أن الحكومة أصدرت عفواً عن 3133 سجينًا. كما صدر العفو عن 1573 سجينًا آخر في 7 ديسمبر/كانون الأول بمناسبة عيد الأضحى.

هـ. الحمان من المحاكمة العلنية المنصفة

ينص القانون على استقلال القضاء، غير أن القضاء لم يكن مستقلًا في الواقع. وينص القانون على حق كل شخص في اللجوء إلى المحاكم، إلا أن قوات الأمن كانت تتمتع بسلطة إصدار الأحكام دون محاكمة، وخاصة في القضايا المتعلقة بالمعارضة السياسية. واستعملت الحكومة الإجراءات القضائية المستعجلة المقتصبة لقمع المعارضة الداخلية. ويجوز لمعمر القذافي، حسب رغبته، التدخل في النظام القضائي من خلال تعديل أحكام المحاكم أو استبدال القضاة أو التلاعب بنظام الاستئناف. ولم يقم الجهاز القضائي بتبني المعايير الدولية الخاصة بإجراءات المحاكمة والاحتجاز والسجن العادلة.

ويتشكل النظام القضائي من أربعة مستويات: المحاكم الجزئية، والمحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف الثلاث، والمحكمة العليا. تنظر المحاكم الجزئية في قضايا الجنح. ويجوز استئناف ما يصدر عنها من أحكام لدى المحاكم الابتدائية التي تتكون من هيئات تتكون من ثلاثة قضاة لها سلطة النظر في جميع القضايا المدنية والجنائية والتجارية وإصدار الأحكام فيها. ويطبق المخالفون في محاكم الدرجة الأولى الشريعة (القانون الإسلامي) في قضايا الأحوال الشخصية. ويجوز استئناف القضايا التي نظرت فيها محاكم الدرجة الأولى أمام محاكم الاستئناف الثلاث التي تتكون من هيئات قضائية تضم ثلاثة قضاة. وتنظر محكمة الاستئناف الشرعية في القضايا المرفوعة إليها من المحكمة الابتدائية الشرعية.

وتعتبر المحكمة العليا آخر محكمة للاستئناف، وتتكون من خمس هيئات قضائية منفصلة، تضم كل هيئة منها خمسة قضاة. ولدى المحكمة هيئات مختصة بالقضايا المدنية، والتجارية، والجنائية، والإدارية، والدستورية، والقضايا المتعلقة بالشريعة. وينتخب مؤتمر الشعب العام رئيس وأعضاء المحكمة العليا.

ليبيا

ويتمتع المجلس الأعلى للقضاء، وهو كيان خارج عن الهيكل القضائي يتولى مراجعة قرارات المحكمة العليا لتقدير آثارها السياسية، بسلطة إسقاط أحكام المحكمة العليا ومنح العفو في القضايا التي تتضمن عقوبة الإعدام.

ومجلس الأعلى للهيئة القضائية هو السلطة الإدارية للجهاز القضائي، وهو يتولى الأمور المتعلقة بالتعيين والنقل واتخاذ الإجراءات التأديبية.

وفي أغسطس/آب 2007 أنشأ المجلس الأعلى للهيئة القضائية محكمة استئناف أمن الدولة المسؤولة عن النظر في قضايا الأمن القومي. وتتضمن حقيقة المحكمة القضايا المبنية عن ثلاثة قوانين: القانون رقم 80 من مجموعة قوانين العقوبات لعام 1975، الذي ينص على عقوبة الإعدام في جرائم أمن الدولة؛ والقانون 71 لعام 1972، الذي يصنف جميع النشاطات السياسية المستقلة على أنها "خيانة عظمى"؛ وقرار مجلس قيادة الثورة لعام 1969، الذي يحظر جميع أشكال المعارضة السياسية السلمية. وقد عبرت الجماعات المعارضه عن دواعي قلقها من أن المتهمين في قضايا يُنظر فيها أمام محكمة أمن الدولة قد يمنعون من تكليف محام، ومن كون المحاكمات سرية.

إجراءات المحاكمة

ينص القانون على افتراض البراءة، وإحاطة المتهمين علمًا بالتهم الموجهة إليهم، وحق الحصول على محام. ويعين القاضي الذي يرأس المحاكمة محامي الدفاع بشكل تلقائي، حتى لو رفض المدعي عليه تعين من يمثله. ولكن من ناحية الممارسة الفعلية لم يتم في الكثير من الأحيان إحاطة المتهمين علمًا بالتهم الموجهة إليهم، وعادة ما كانت اتصالاتهم بالمحامين قليلة أو معدومة.

السجناء والمحتجزون السياسيون

يوجد عدد كبير ولكن غير معروف من الأشخاص في المعتقلات أو السجون إما لمشاركتهم في نشاطات سياسية سلمية أو لعضويتهم في منظمة سياسية غير مشروعة. إذ يحظر القانون أي نشاط جماعي قائم على أساس أي إيديولوجية سياسية تتعارض مع مبادئ ثورة 1969.

وخلال العام أصدرت السلطات أحكاماً على 11 رجلاً كانت محكمة أمن الدولة قد أدانتهم بالتخطيط لقلب نظام الحكم وبإجراء اتصالات غير مصرح بها مع حكومة أجنبية؛ وبحلول نهاية العام أخلت السلطات سبيل تسعة منهم. وكانت المجموعة الأصلية المكونة من 14 شخصاً والتي يتزعمها الدكتور إدريس بو فايد، قد خططت قبل إلقاء القبض على أعضائها في فبراير/شباط 2007، لتنظيم مظاهرة سلمية تدعو إلى مزيد من الانفتاح السياسي. وأفادت التقارير أن المجموعة بدأت إضراباً عن الطعام في أكتوبر/تشرين الأول للاحتجاج على احتجازها لمدة طويلة قبل المحاكمة في زنزانات مكتظة وعلى ما زعم من إساءة معاملتها.

وفي 10 يونيو/حزيران أصدرت المحكمة أحكاماً بالسجن على إدريس بو فايد (25 سنة)؛ والمهدى حميد (15 سنة)؛ وجمال الحاج (12 سنة)؛ وأحمد يوسف العبيدي وعلاء الدرسي وفريد الزوي وبشير الحارس

ليبيا

والصادق قشوط (6 سنوات). وبرأت المحكمة عادل حميد وتم إطلاق سراحه في نفس اليوم. وتم إطلاق سراح جمعة بوفايد في 28 مايو/أيار.

وفي 8 أكتوبر/تشرين الأول أفرجت السلطات عن إدريس بوفايد، لكونه مصاباً بسرطان الرئة في مرحلة المتقدمة. وكان بوفايد رئيس الاتحاد الوطني للإصلاح، وهي مجموعة معارضة أدارها وهو في المنفى لمدة 16 سنة حتى عودته إلى ليبيا في سبتمبر/أيلول 2006، قبل شهرين من اعتقاله لأول مرة. ووفقاً لما جاء في موقع "ليبيا اليوم" المعارض، سهلت مؤسسة القذافي للتنمية سفر بوفايد إلى سويسرا في 11 ديسمبر/كانون الأول للعلاج.

وأفادت منظمة العفو الدولية أن السلطات أفرجت عن ثمانية من السجناء الباقيين في 7 ديسمبر/كانون الأول، وبدأت الإجراءات القانونية للعفو عنهم رسمياً.

ومازال رجال من المجموعة متحجزين في السجن حتى نهاية العام، وهما فرج حميد وجمال أحمد الحاج، وكان مصير عبد الرحمن القطيويي مجهولاً. وذكرت منظمة هيومان رايتس ووتش إن السلطات رفضت السماح بزيارة من مسؤول قنصلي للحاج الذي يحمل الجنسية الدانماركية.

وكان الناشط السياسي ومنتقد القذافي، فتحي الجهمي، ما زال في السجن حتى نهاية العام. ورغم أن الحكومة أعلنت في مارس/آذار أنها أطلقت سراح الجهمي، إلا أنه كان ما زال تحت الحراسة 24 ساعة في اليوم في المستشفى حتى نهاية العام. وسمحت السلطات لعائلة الجهمي بزيارته في أوائل العام؛ إلا أن الزيارات قد فرضت عليها قيود بشكل كبير بعد إبريل/نيسان.

وباستثناء أسبوعين في عام 2004، ظل الجهمي محتجزاً بشكل مستمر منذ عام 2002. وقد عاودت السلطات إلقاء القبض عليه في 2004 عقب دعوته علناً إلى الإصلاحات الديمقراطية وإجرائه مقابلات صحفية إنقدر فيها النظام ودعا إلى إعلام حر وانتخابات حرة.

وطبقاً لمنظمة هيومان رايتس ووتش ذكرت الحكومة أنها اعتقلت الجهمي لأنه اتصل هاتفياً بمسؤولين أجانب و"قدم لهم معلومات بهدف جعل دولهم تكره الجماهيرية العظمى"، وأنه تأمر أيضاً لخدمة مصالح دولة أجنبية. أما التهم الرسمية التي وجهت إليه فكانت محاولة الإطاحة بالحكومة، وإهانة القذافي، والاتصال بمسؤولين أجانب دون الحصول على تصريح. وقد ذكر إن محامي الجهمي كان يعتقد أن هذه الاتهامات يمكن أن تؤدي إلى عقوبة الإعدام.

وقد يسرت مؤسسة القذافي للتنمية زيارة هيومان رايتس ووتش ومنظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان للجهمي في شهر مارس/آذار. وخلال تلك الزيارة، توصل الدكتور سكوت ألن، وهو طبيب في منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان، إلى أن الجهمي مريض جداً. ورغم أنه يبدو أن حالة الجهمي الصحية تحسنت منذ يناير/كانون الثاني، إلا أن عدم توفر الرعاية الصحية الملائمة قبل يناير أدى إلى تدهور خطير في صحته منذ إلقاء القبض عليه في 2004. وأفادت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان بأن الجهمي مصاب بالسكري وضغط الدم وبمرض الشرايين التاجية. وقيمت المنظمة حالة الجهمي بأنه رغم مشاكله الصحية في حالة مستقرة بما يكفي لمعالجته كمريض من خارج المستشفى وبأنه ينبغي إطلاق سراحه كي يحصل على الرعاية الطبية التي يختارها.

وأفادت منظمة هيومن رايتس ووتش ومنظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان بأن إحدى المحاكم أمرت بنقل الجيمي إلى منشأة للأمراض النفسية، حيث احتجز لحوالي عام، رغم أن منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان لم تعثر على أي دليل على اضطرابات مزاجية أو عقلية ملحوظة خلال الزيارتين اللتين قامت بهما. وفي يوليو/تموز 2007 نقل الجيمي إلى مركز طرابلس الطبي. ووفقاً لمنظمتي هيومن رايتس ووتش وأطباء من أجل حقوق الإنسان، قال أطباء الجيمي آنذاك إنه كان يعاني من قصور القلب الاحتقاني.

ولم تحدث أي تطورات في قضية عبد الناصر يونس مفتاح الرباسي، الذي حكم عليه بالسجن 15 سنة في عام 2003 لنشره مقالاً على موقع إلكتروني باللغة العربية انتقد فيه الفساد في حكومة القذافي. ووفقًا لناشطين في مجال حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية، لم يحصل الرباسي على رعاية صحية ملائمة وتم تعذيبه ووضعه في الحبس الانفرادي ولم يستطع تكليف محامي الخاص.

الإجراءات والتدابير القضائية المدنية

لم يكن بإمكان المواطنين اللجوء إلى المحاكم طلباً للتعويض عن أضرار انتهاكات حقوق الإنسان أو وقفها. وقامت أجهزة الأمن بتخويف ومضايقة واحتجاز أشخاص خارج نطاق النظام القانوني وبدون إشراف قضائي. ولم يكن الأفراد يملكون عملياً حق التظلم أمام المحاكم المدنية من تصرفات أجهزة الأمن. ولم تكن وسائل الإنصاف القضائية أو الإدارية متوفرة بصفة عامة لرفع الظلم المزعوم.

و - **التدخل التعسفي في الشؤون الخاصة لفرد أو في شؤون الأسرة أو في البيت أو في المراسلات**

يحظر القانون مثل هذه الأفعال، ولكن الحكومة لم تحترم هذا الحظر. وغالباً ما تجاهلت الأجهزة الأمنية المتطلبات القانونية بالحصول على إذن قضائي قبل الدخول إلى بيت خاص. وقامت قوات الأمن بشكل روتيني بمراقبة المكالمات الهاتفية واستخدامات الانترنت، بما في ذلك الاتصالات التي تتم مع دول أجنبية باستخدام البريد الإلكتروني.

وأشرفت الأجهزة الأمنية واللجان الثورية على شبكة واسعة النطاق من المخبرين الذين يقومون بأعمال المراقبة لمصلحة الحكومة. وهددت الحكومة بمصادرة ممتلكات "أعداء الشعب"، أو "المتعاونين" مع قوى أجنبية، وإتلافها. وأفاد معارضو النظام المنفيون بأن السلطات قامت بمضايقة أفراد عائلاتهم وهددهم بالسجن.

وقد فرضت السلطات عقوبات جماعية على أهالي بعض الأشخاص، وخاصة المعارضين الذين تمت إدانتهم. وتشمل العقوبات بمقتضى القانون الحرمان من خدمات المرافق العامة (الماء، والكهرباء، والهاتف)، والوقود، والمواد الغذائية، ومن الحصول على الوثائق الرسمية، والمنع من المشاركة في التجمعات المحلية، وإنهاء المشاريع الاقتصادية الجديدة والحرمان من الدعم الحكومي.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2007، أشارت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى العقاب الجماعي الذي أُنزل بمجموعة من السكان فيبني وليد، حيث ذكر أن أجهزة الأمن قامت بإحراق منازل أقارب ناشط سياسي تم القبض عليه بعد دعوته إلى نظام تعدد الأحزاب.

لم ترد أي تقارير عن تطبيق "قانون التطهير" الذي ينص على مصادر الممتلكات الخاصة التي تتجاوز قيمتها ملغاً إسمياً. ويصف القانون الثروة التي تتجاوز هذه المبالغ غير المحددة بأنها "ثمار الاستغلال أو الفساد".

القسم 2 احترام الحريات المدنية بما فيها:

أ. حرية التعبير وحرية الصحافة

يكفل القانون حرية التعبير "ضمن حدود الصالح العام ومبادئ الثورة"; ولكن قانون المطبوعات لعام 1972 يحد في الواقع العملي كثيراً من حرية التعبير وحرية الصحافة، خاصة فيما يتعلق بأي انتقاد للمسؤولين الحكوميين أو للسياسات الحكومية. وقد تسامت الحكومة إزاء بعض التباين في الرأي في اجتماعات اللجان الشعبية وفي مؤتمر الشعب العام. وقد دعا سيف الإسلام القذافي في أغسطس/آب 2007 إلى مزيد من الانفتاح داخل نظام مؤتمر الشعب، ولكنه نبه إلى ضرورة عدم تخفي الخطاب السياسي أربعة "خطوط حمراء" هي: الإسلام، والأمن القومي، ووحدة التراب الليبي، والسلطة العليا لمعلم القذافي المجال السياسي. وفي 20 أغسطس/آب، كرر سيف الإسلام القذافي "الخطوط الحمراء" الأربع التي كان قد حددها في عام 2007 مؤكداً على أن موقع القذافي على رأس الهرم السياسي خط رئيسي بينها.

وقد حظرت الحكومة جميع النشاطات السياسية غير الرسمية. ويمكن وفقاً لقانون تفسير العديد من أشكال الكلام أو التعبير على أنها غير قانونية. وقد أدت قدرة الأجهزة الأمنية الكبيرة على الوصول إلى أي مكان وجود الشبكات الواسعة من المخبرين إلى انتشار الرقابة الذاتية على نطاق واسع.

وتحتل الحكومة جميع وسائل الإعلام المقررة والمسموعة. وكانت وكالة الأنباء الرسمية، وكالة الجماهيرية للأنباء، هي القناة المخصصة للتعبير عن وجهات النظر الرسمية. ولم تنشر أجهزة الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة أو تندع أي آراء تتعارض مع السياسة الرسمية. وخلال العام، أطلقت مؤسسة 9/1 الإعلامية شبه الرسمية، وهي مؤسسة فرعية تابعة لمؤسسة القذافي للتنمية ويسطر عليها سيف الإسلام القذافي، محطة تلفزيون فضائية تبث عن طريق الأقمار الصناعية، ومحطة إذاعة، وصحفتين مستقلتين. ووفقاً لمنظمة "مراسلون بلا حدود"، فإن معظم الصحفيين العاملين في هاتين الصحفتين يعملون أيضاً لدى مؤسسات إعلامية رسمية، وكانت تتم طباعة الصحفتين في مطبع الحكومة. وكانت اللجان الثورية المحلية تصدر عدة صحف صغيرة.

لم تكن المطبوعات الأجنبية متوفرة على نطاق واسع خلال العام. وقد بدأت مؤسسة 9/1 الإعلامية، في يوليو/تموز 2006، في توزيع مطبوعات أجنبية لأول مرة داخل البلاد. وفي فبراير/شباط، بدأت مؤسسة القذافي للتنمية في توزيع مطبوعات أجنبية باللغة العربية عن طريق محلات بيع صحف مختارة، ولكن المؤسسة توقفت عن توزيع جميع المطبوعات الأجنبية بعد شهر واحد. وتتوفر لدى بعض محلات بيع الصحف في طرابلس العاصمة كميات محدودة من المجلات الأسبوعية الدولية. ورغم أن قانون المطبوعات يحصر نظرياً حق النشر في الكيانات الحكومية، إلا أن الشركات الخاصة تمكنت في الواقع من نشر مطبوعاتها.

ليبيا

وكانت القنوات التلفزيونية الفضائية متوفرة على نطاق واسع، إلا أن الحكومة حجبت أحياناً بعض البرامج الأجنبية وحالت دون القدرة على مشاهدتها.

حرية الإنترنت

كانت هناك جهة واحدة تقدم خدمات الإنترنت، وكانت مملوكة للحكومة. وكان عدد مستخدمي الإنترنت ضئيلاً ولكنه آخذ في التزايد. فوفقاً لبيانات معلومات الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2007، كان هناك حوالي 82,500 مشترك و 260,000 مستخدم للإنترنت. وأفادت التقارير بأن الحكومة راقبت الاتصال عبر الإنترنت. ووفقاً ل报告 أصدرتهمبادرة الشبكة المفتوحة (OpenNet Initiative)، وهي شراكة أكاديمية، في عام 2007، حجبت السلطات موقع المعارضة الإلكترونية بصورة منتظمة، وموقع آخر بين الآونة والأخرى، من بينها الموقع الذي تؤيد حقوق الأقليات. إلا أنه كان بإمكان مستخدمي خدمات الإنترنت التي توفرها الحكومة الوصول إلى معظم هذه المواقع خلال العام. وأدارت الكثير من مقاهي الإنترنت أعمالها عن طريق وصلة بالأقمار الصناعية إلى أوروبا، وتفادت بذلك إمكانية إحتمال منع الدولة لها..

الحرية الأكademie والنشاطات الثقافية

لقد قيدت الحكومة الحرية الأكademie بدرجة كبيرة للغاية. وواجه الأساتذة والمعلمون الذين ناقشوا معارض سياسية حساسة خطر انتقام الحكومة. ومنعت السلطات في الكثير من الأحيان الأجانب من دخول المدارس والحرم الجامعي.

ويفرض الحصول على موافقة حكومية مسبقة قبل القيام بأي نشاط ثقافي. وكان يشترط على أي مجموعة أو شخص تسعى/يسعى إلى تنظيم نشاط ثقافي أن يكون نشاطه تحت رعاية الحكومة. وقد رفضت الحكومة في بعض الأحيان السماح بإقامة حفلات موسيقية ورفضت الموافقة على طلبات الحصول على تأشيرات دخول لموسيقيين أجانب.

ب. حرية التجمع السلمي والانتساب إلى الجمعيات

حرية التجمع

ينص القانون على أنه "يُسمح للأفراد بعقد اجتماعات سلمية، ولا يحق لأي عنصر من الشرطة حضور اجتماعاتهم؛ وعلاوة على ذلك فإنهم غير ملزمين بإبلاغ الشرطة عن مثل هذه الاجتماعات." كما ينص القانون أيضاً على الحق في عقد الاجتماعات العامة وفقاً للوائح التنظيمية التي حددها القانون. إلا أن الحكومة، في الممارسة الواقعية، قد قيدت هذه الحقوق بشكل كبير للغاية وسمحت بالتجمعات العامة فقط بموافقتها الصريحة وفقط لتأييد مواقفها.

حرية تكوين الجمعيات والانتساب إليها

قصرت الحكومة حق المواطنين في الانتساب إلى المنظمات على الانتساب إلى المؤسسات المرتبطة بالحكومة. ولم تسمح الحكومة بتشكيل أي مجموعات على أساس أفكار سياسية لا تنساق مع ثورة 1969.

ج. الحرية الدينية

رغم عدم وجود قانون صريح يكفل الحرية الدينية، احترمت الحكومة في الواقع بشكل عام حق المرء في ممارسة شعائره الدينية. الإسلام هو بمثابة دين الدولة وهو جزء لا يتجزأ من نسيج الحياة السياسية والاجتماعية اليومية.

وقد قامت الحكومة بتنظيم شؤون المساجد والمدارس الدينية ورجال الدين لكي تضمن تماشي جميع وجهات النظر مع التوجه الإسلامي الذي توافق عليه الدولة. وقد عارضت الحكومة الاتجاهات الإسلامية المتشددة، واعتبرتها خطراً يهدد النظام.

كانت جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، وهي مؤسسة تعليمية دولية تتخد من مدينة طرابلس مقراً لها، تدير جامعة عامة تملكها الدولة تقدم للمسلمين من خارج العالم العربي ثقافة رحبة في حقول الأدب والتاريخ والعلوم والدين. كما نظمت جمعية الدعوة الإسلامية العالمية أيضاً برامج للتدريب المهني، ووفرت للطلبة فرصة للاستماع إلى أكاديميين دوليين، وأقامت علاقات مع الجماعات الدينية المحلية غير المسلمة، بما في ذلك الكنائس المسيحية. وفي 27 أكتوبر/تشرين الأول، عقدت جمعية الدعوة الإسلامية مؤتمرها العام الثامن في طرابلس، الذي ضم ممثلين عن الكنائس الكاثوليكية والأنجликانية والأرثوذكسية.

ورغم عدم وجود قوانين تحظر اعتناق دين آخر غير الإسلام إلا أن الحكومة تمنع الجهود الرامية إلى تبشير المسلمين وتقاضي المخالفين بشكل فعال. وقد سمحت الحكومة للكنائس المسيحية بـ بـ ممارسة شعائرها بحرية، ولكنها فرضت حدأً أقصى هو كنيسة واحدة لكل طائفة في كل مدينة وراقبت المواقع والخطب الدينية، بما في ذلك الإسلامية، لاكتشاف أي خطاب سياسي فيها. ولم تكن هناك أماكن عبادة رسمية للهندوس والبوذيين والبهائيين.

لا يفرض على المرأة التي لا تحمل الجنسية الليبية وتتزوج مواطناً مسلماً اعتناق الإسلام؛ إلا أنه يتبع على الرجل الذي لا يحمل الجنسية الليبية أن يعتنق الإسلام ليتزوج امرأة مسلمة. وقد استمرت الحكومة في موقفها القائل إن جميع المواطنين مسلمون.

إساءة المعاملة والتمييز داخل المجتمع

لم ترد أي تقارير عن أعمال عنف أو مضائق أو تمييز مجتمعي ثُمارس ضد أتباع جماعات دينية. وعلى الرغم من عدم توفر إحصاءات خلال العام كان عدد اليهود في البلاد صغيراً جداً وربما لم يكن لهم وجود.

جددت الحكومة مبنيًّا كان في السابق مدرسة يهودية في مدينة طرابلس، لكي يستخدم كأرشيف للمدينة. ولم يكن هناك معبد يهودي يتم استخدامه. وما زالت المفاوضات جارية منذ عام 2004 بين الحكومة وممثلين عن الجالية اليهودية السابقة بشأن تعويض محتمل عن ممتلكات الجالية اليهودية التي صادرتها الحكومة بعد عام 1948.

ليبيا

وقد أدى معمر القذافي بتصريحات تمثل إهانة للمسيحيين واليهود. فقد كرر في خطاب له في 19 مارس/آذار 2008 ما كان قد قاله في خطاب في مارس/آذار 2007 عندما أعلن أن جميع الذين لا يدينون بالإسلام "خاسرون"، وقال إن التوراة اليهودية والإنجيل المسيحي مزوران وأن النسخ الأصلية ذكرت النبي محمد. كما قال القذافي في مقابلة أجريت معه في مارس/آذار 2007 إن "اليهود سيقرضون لأن الجميع يكرهونهم".

للاطلاع على الموضوع بصورة أكثر تفصيلاً، انظر تقرير الحرية الدينية في العالم لسنة 2008.

د. حرية التنقل، المهاجرون داخل البلد، حماية اللاجئين، والأفراد عديمي الجنسية

ينص القانون على "حرية كل مواطن (ذكرأً كان أم أنثى) في أن يتنقل بحرية في أوقات السلم، وأن يختار المكان الذي يرغب أو ترحب الإقامة فيه، كما يجوز للمواطن (ذكرأً كان أم أنثى) أن يعود إلى الوطن وأن يغادره في أي وقت يختاره/تختره". لم تقييد الحكومة عموماً حرية التنقل داخل البلد، إلا أنه كان يتم أحياناً تقييد حرية السفر إلى خارج البلد عن طريق الاعتقال التعسفي أو عدم إصدار جوازات السفر أو مصادرتها بشكل تعسفي. ولدى دخول الأجانب المتزوجين من مواطنين إلى البلد، كانت الحكومة تقوم بشكل روتيني بالاحتفاظ بجوازات سفر الأجانب.

ولا يبيح القانون النفي القسري للمواطنين، كما أن الحكومة لم تفرض النفي القسري كعقاب. وواصلت الحكومة تشجيع المنشقين الموجودين في الخارج على العودة وتعهدت عليناً بسلامتهم. إلا أنه كان هناك العديد من التقارير التي أفادت بأن الحكومة احتجزت المنشقين الذين عادوا من المنفى. وذكر أن الحكومة قامت باستجواب الطلاب الذين كانوا يتبعون دراستهم في الخارج لدى عودتهم ، وقامت أحياناً بإعاقة الطلاب عن الدراسة في الخارج زاعمة أنه سيتم تجنيدهم للعمل كعملاء أجانب ضد ليبيا .

حماية اللاجئين

لا تكفل القوانين منح اللجوء السياسي أو وضع لاجئ قانوني وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكول عام 1967 الملحق بها، ولم تقم الحكومة بمنح وضع لاجئ أو بمنح اللجوء السياسي. ولم تتشكل الحكومة نظاماً أو جهازاً يوفر الحماية للاجئين.

وكما كان الحال في السنوات السابقة، تعاونت الحكومة بشكل عام مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي ما زالت تعمل في البلاد في مساعدة اللاجئين وطالبي اللجوء منذ عام 1998 وكمكتب مستقل منذ عام 2002، رغم عدم وجود أي ذكر تفاصيل رسمية.

وكان لدى الحكومة 10 مراكز احتجاز على الأقل للمهاجرين وطالبي اللجوء الذين لا يحملون وثائق إثبات هوية رسمية، من بين آخرين. وكان بإمكان المنظمات الدولية وبعض الدبلوماسيين الأجانب دخول هذه المراكز أحياناً. كما كان بإمكان المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة زيارة طالبي اللجوء السياسي والمهاجرين المخالفين للأنظمة في السجون ومرافق الاحتجاز بشكل منتظم. وتم السماح لموظفي المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بإجراء مقابلات على انفراد مع طالبي اللجوء في مراكز الاحتجاز التي تشرف عليها الحكومة بتسهيل من المنظمة الدولية للسلم والرعاية والإغاثة، وهي شبه منظمة

ليبيا

غير حكومية. وكان لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين قدرة على الوصول إلى المسؤولين الحكوميين بشكل منتظم عن طريق المنظمة الدولية للسلم والرعاية والإغاثة.

وقد أفاد المراقبون الدوليون بوجود تحسن تدريجي منذ عام 2005 في أوضاع احتجاز المهاجرين، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالخدمات الطبية.

ويحضر القانون نسليم اللاجئين السياسيين إلى بلدانهم. وقد وفرت الحكومة في الواقع بعض الحماية ضد إعادة اللاجئين إلى البلدان التي تكون حياتهم أو حرি�تهم مهددة فيها. ورغم أن الحكومة لم تستهدف اللاجئين المعترف بهم من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين للترحيل القسري، إلا أنها قامت بشكل منتظم بترحيل الأجانب قسراً بدون تفحص الأمور والتمييز بين اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين الاقتصاديين. وأفادت منظمة العفو الدولية بأن السلطات اتخذت خطوات أولية في 21 يونيو/حزيران لتطبيق ترحيل قسري على مجموعة من 230 طالب لجوء إريتري محتجز ولكن المفوضية السامية لدى الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تدخلت لصالحهم. وبحلول نهاية العام، كان 230 ما زالوا في مركز الاحتجاز.

ذكرت مصادر حكومية إنها أعادت 30,940 مهاجراً غير مشروع إلى بلدانهم الأصلية في عام 2007، من مجموع ما يتراوح ما بين 1,5 – 2 مليون مهاجر غير مشروع في البلد. وفي يناير/كانون الثاني، أفادت منظمة هيومن رايتس ووتش بأن الحكومة زعمت بأنه لا يوجد لاجئ واحد بين جميع الأجانب الذين لا يحملون وثائق إثبات هوية الموجودين في البلد. ووفقاً لمنظمات دولية عاملة في البلد، أصبحت الحكومة خلال العام أكثر دقة في التمييز بين اللاجئين وطالبي اللجوء المشرعين وغيرهم من المهاجرين الباحثين عن الفرص الاقتصادية.

وخلال العام، سجلت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين نحو 9000 لاجئ، رغم أن المفوضية قدرت عدد اللاجئين الموجودين في البلد بنحو 30,000 لاجئ. وقد كان هناك حوالي 3,500 لاجئ، من إجمالي عدد اللاجئين، على اتصال منتظم مع بعثة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في طرابلس. وأفادت المفوضية بازدياد عدد طلبات اللجوء خلال العام، مما ساهم في عدم تمكن الساعين إلى اللجوء من الحصول على مقابلة مع المفوضية قبل انتهاء فترة انتظار بلغت ثمانية أشهر. وكان معظم اللاجئين فلسطينيين وعربيين وصوماليين، بالإضافة إلى عدد أقل ولكنه متزايد من اللاجئين من السودان وإريتريا والدول الواقعة جنوب الصحراء الإفريقية.

تنص سياسة الحكومة على أنه سيتم ترحيل كل أجنبي يدخل البلاد بصورة غير مشروعة. وأقامت الحكومة معسكرات احتجاز تضع فيها الأجانب الذين ينتظرون الترحيل إلى بلددهم، ولم تبلغ الحكومة الممثلين الدبلوماسيين بشكل روتيني عن احتجازها لرعايا دولهم. وذكر أنه تمت إساءة معاملة الأشخاص الموجودين في معسكرات الاحتجاز، بما في ذلك الاعتداء الجنسي على النساء. وفي 6 إبريل/نيسان، في حادث نقلت أخباره وكالة الصحافة الفرنسية، طردت السلطات 110 مالين زعموا أن السلطات ضربتهم واحتجزتهم لأشهر وصادرت مخراتهم وبعض ممتلكاتهم قبل إعادتهم إلى مالي. كما أفادت المنظمات الدولية بوقوع عمليات ترحيل جماعي للمهاجرين المخالفين للقواعد، بما في ذلك 200 نيجيري في سبتمبر/أيلول وحوالي 400 مالي في 8 نوفمبر/تشرين الثاني.

لا يوجد دستور في البلاد، والمواطنون ليس لهم الحق في تغيير حكومتهم. وتتبع المبادئ التي توجه نظام الحكم في البلاد من الكتاب الأخضر الذي وضعه القذافي، والذي يجمع بين المفاهيم الإسلامية وعناصر اشتراكية وقومية عربية. وينص الكتاب الأخضر على أن حكم الشعب المباشر هو أساس النظام السياسي وأن المواطنين يلعبون دوراً في المؤتمرات الشعبية؛ غير أن ما حدث في الواقع الفعلي هو أن القذافي والأشخاص المقربين إليه احتكروا عملية اتخاذ القرارات الحكومية.

الانتخابات والأحزاب السياسية

تحظر الحكومة تأليف الأحزاب السياسية والانساب إليها بعد تشكيلها. ويحدد إعلان قيام سلطة الشعب لعام 1977 الكيفية التي يمارس بها المواطنون حقوقهم السياسية. وتتشكل الحكومة على شكل هرمي من اللجان والكونغرسات والمؤتمرات، وتشترك كل طبقة منها في اختيار أعضاء الطبقة الأعلى منها. ويشارك المواطنون من خلال منظمات عديدة، تشمل مؤتمرات لأصحاب الحرفة والمتخصصين والمهنيين وأصحاب الصناعات اليدوية. والتصويت لانتخاب زعماء المؤتمرات المحلية إجباري بالنسبة لكل مواطن بلغ الثامنة عشرة من العمر.

ويختار أمناء سر هذه المؤتمرات واللجان المختلفة أعضاء مؤتمر الشعب العام، وهو أعلى المنظمات التشريعية مرتبة، ويتألف من 760 عضواً يخدمون لفترة ثلاثة سنوات.

ومن الناحية النظرية، تقوم اللجان الثورية، التي تتتألف بشكل رئيسي من الشباب، بالعمل على الحيلولة دون بروز معارضة سياسية ومن أجل ضمان التزام المواطنين بالإيديولوجية التي تمت الموافقة عليها. وتوافق هذه اللجان على المرشحين لعضوية مؤتمر الشعب العام. إلا أن اللجان الثورية لعبت في الممارسة العملية دوراً غير واضح في فرض تطبيق الإيديولوجية الرسمية، وبدت أحياناً مهمسة بشكل متزايد وأحياناً نشطة في الحياة السياسية.

تجري الانتخابات مرة كل ثلاثة أعوام. وتخترق المؤتمرات الشعبية، وهي الكيانات المحلية التي تضم جميع المواطنين، لجانها القيادية. وقد تم إجراء آخر تجديد للمؤتمرات الشعبية في مارس/آذار 2006. وتستمر عملية الانتخاب عبر التدرج الهرمي للمؤتمرات الشعبية، حتى يختار مؤتمر الشعب العام الذي يعقد على مستوى البلاد برئاسته اللجنة الشعبية العامة، التي تتولى إدارة الشؤون اليومية للحكومة.

وجاء في تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2007، أن المرأة احتلت 7.7 بالمائة من مقاعد مؤتمر الشعب العام البالغ عددها 760 مقعداً. ولم تتوفر معلومات يمكن الاعتماد عليها عن تمثيل الأقليات في الحكومة.

فساد الحكومة وشفافيتها

إن القوانين التي تنص على العقوبات الجنائية لفساد المسؤولين غير واضحة ويتفاوت تطبيقها. وجهاز الرقابة الإدارية هو الجهة المسئولة عن الإشراف على النشاطات الرسمية ومنع ممارسات الفساد. وقد تورط

ليبيا

المسؤولون أحياناً في ممارسات فساد وافلتوا من العقاب. واعتبر الفساد الحكومي مشكلة حادة وقد ساهم الفساد، مع المحاباة على أساس الروابط العائلية، في جعل أداء الحكومة غير فعال.

دعا القذافي، في سلسلة من الخطابات التي ألقاها في عام 2006، كبار المسؤولين الحكوميين إلى إقرار دمتهم المالية وإلا تعرضوا لإجراءات عقابية لم يحددها من جانب الدولة؛ ولدى انتهاء العام لم يكن قد تم تحديد مهلة قصوى للمسؤولين للإذعان لذلك.

لا يكفل القانون اطلاع الشعب على المعلومات الحكومية، ولم تتوفر الحكومة، في الواقع، إمكانية وصول الشعب أو وسائل الإعلام الأجنبية إلى هذه المعلومات.

المقدمة

المطلب 4 موقف الحكومة من قيام هيئات دولية ومنظمات غير حكومية بالتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان

يعمل في البلاد العديد من الجمعيات الخيرية التي وافقت عليها الحكومة، ولكن الحكومة حظرت تشكيل منظمات حقوق إنسان مستقلة. وأجبرت القوانين المقيدة، التي فرضت عقوبات بالسجن في حال إنشاء، أو الانساب إلى، منظمة دولية بدون موافقة الحكومة، الأفراد الراغبين في القيام بنشاطات في مجال حقوق الإنسان على العمل في الخارج.

واعتبرت الجمعيات التي تمارس نشاطاً سياسياً غير مصريح به غير مشروعه. ولم ينشر كيان حكومي يعرف باسم اللجنة العربية الليبية لحقوق الإنسان أي تقرير. أما الجمعية الليبية لحقوق الإنسان، التي تعمل تحت رعاية مؤسسة القذافي للتنمية شبه الرسمية، فكانت تتبع أولويات سياسة الحكومة بدل أن تعمل ككيان مستقل.

المطلب 5 التمييز والإساءات المجتمعية والاتجار بالأشخاص

يحظر القانون التمييز على أساس العرق أو الجنس (الذكورة والأنوثة) أو الإعاقة أو اللغة أو الوضع الاجتماعي. إلا أن الحكومة لم تفرض تطبيق هذا الحظر بشكل فعال، خاصة في ما يتعلق بالنساء والأقليات.

المطلب 6 المرأة

منح البيان الأول للثورة لعام 1969 المرأة المساواة أمام القانون. أما على أرض الواقع، فقد استمر استخدام الأفكار والممارسات التقليدية كأسباب للتمييز ضد المرأة. وتتضمن شؤون الميراث والطلاق والحق في تملك الممتلكات لأحكام الشريعة الإسلامية.

ويحظر القانون العنف المنزلي، ولكن لم تتوفر معلومات يمكن الاعتماد عليها حول العقوبات. وكانت المعلومات التفصيلية المتوفرة عن مدى ممارسة العنف ضد النساء محدودة إلى أبعد الحدود. وكان من النادر مناقشة سوء المعاملة أو العنف ضد المرأة بصورة علنية.

ويحظر القانون الاغتصاب. ويتعين على من يدان بالاغتصاب أن يتزوج الفتاة، بموافقتها، أو يقضي عقوبة بالسجن قد تصل إلى 25 سنة.

لا يميز القانون بين الاغتصاب والاغتصاب الذي تتعرض له المرأة على يد زوجها. ووفقاً لمسؤولين حكوميين، وقعت حوادث اغتصاب زوجي تمت تسويتها من خلال "حلول اجتماعية".

ويحظر القانون البغاء، ولكن السلطات أجازته على أرض الواقع.

ولا يحظر القانون ختان الإناث، وهي عادة غريبة على ثقافة الليبيين وعن المجتمع الليبي. إلا أنه وردت تقارير عن تعرض فتيات من جاليات المهاجرين الأفارقة التي تعيش في مناطق نائية لعمليات الختان.

أفادت التقارير بأنه تم احتجاز النساء والفتيات اللاتي يشتبه في أنهن خرقن قواعد السلوك الأخلاقي لفترات غير محدودة بدون إدانتهن أو بعد إمضائهن فترة عقوبتهن في السجن وبدون امتلاكهنهن حق الطعن باحتجازهن أمام المحكمة. وقد تم احتجازهن في مؤسسات "الإصلاح وإعادة التأهيل"، التي أمنتهن لها خدمات الاجتماعية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية. وكانت الكثيرات من المحتجزات في هذه المرافق قد تعرضن للاغتصاب وللنبذ من جانب عائلاتهن. وذكرت الحكومة أيضاً أن بإمكان الفتاة مغادرة المؤسسة عندما تبلغ "السن القانونية/ سن الرشد" (18 عاماً) أو إذا ما وافقت على الزواج أو تولى أحد أقاربها الذكور مسؤولية الوصاية عليها. ووفقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش، تم نقل معظمهن إلى هذه المؤسسات ضد إرادتهن، وذهبتهن إلى هذه المؤسسات بإرادتهن نظراً لعدم وجود أي ملائج حقيقة لضحايا العنف. وذكرت منظمة هيومن رايتس ووتش إن الحكومة إنها تكت حقوق النساء والفتيات الإنسانية بشكل روتيني في مؤسسات "الإصلاح وإعادة التأهيل"، بما في ذلك انتهاكات تتعلق بقواعد الإجراءات القانونية الصحيحة، وحرية التنقل، والكرامة الشخصية، والخصوصية.

يمعن القانون التحرش الجنسي جريمة؛ إلا أنه لم ترد أي تقارير حول كيفية تطبيق هذا القانون عملياً.

تقوم دائرة الشؤون الاجتماعية التابعة للأمانة مؤتمر الشعب العام بجمع المعلومات والإشراف على دمج النساء في جميع مجالات الحياة العامة. ولم تشغل المرأة أي منصب على المستوى الوزاري في الحكومة، رغم أن لدى مؤتمر الشعب العام ممثلة للشؤون النسائية.

وكان الاتحاد العام للجمعيات النسائية، الذي أنشأته الحكومة كشبكة من المنظمات شبه غير الحكومية، يعالج احتياجات المرأة المتعلقة بالعمل. وجاء في تقرير لمنظمة العمل الدولية لعام 2005 أن نسبة 32 بالمئة من النساء اللاتي يزيد عمرهن عن 15 سنة كن يمارسن نشاطات اقتصادية. وما زالت قيود التقليد تثنى بعض النساء عن لعب دور نشط في مكان العمل.

الحكومة هي أكبر رب عمل في البلد. ويتم تحديد رواتب موظفي سلك الخدمة المدنية على أساس الخبرة ومستوى التحصيل العلمي. والنساء والرجال الذين يملكون مؤهلات متماثلة يتلقون أجوراً في نفس الدرجة لشغلهم وظائف متماثلة فعلاً. ولا يميز القطاع الخاص الناشئ بشكل رسمي على أساس الجنس في ما يتعلق بالحصول على الوظيفة أو القروض، رغم أن الأفكار الثقافية المتعلقة بدور كل من الذكور والإناث تقاسن مشاركة النساء في الاقتصاد.

ليبيا

وقد تقلص التفاوت في مستوى التعليم بين المرأة والرجل، إلا أن هناك نسبة كبيرة من الجيل الأكبر من النساء الريفيات لم تلتحق بأي مدرسة وقد غرسـت هذه النسبة في أبنائـها الأفكار التقليدية، كالمحافظة على دور المرأة الثانوي في المجتمع.

الأطفال

قامت الحكومة بشكل عام بحماية حقوق الأطفال وبالعمل من أجل رفاهيتـهم.

قـد قـامت الحكومة بـدعم التعليم الابتدائي والثانوي والجـامعي، وـكان التعليم الابتدائي إلـزامـياً حتى سن 15 عامـاً. وقد عـدلـتـ الحكومة، في يولـيو/تموز 2007، القانون من أجل فـرضـ رسـومـ مرـتفـعةـ علىـ الأـجانـبـ الملـتحقـينـ بالـمـدارـسـ الـابـتدـائـيـةـ وـالـثـانـويـةـ، مما دـفعـ الكـثـيرـ منـ الأـجانـبـ إـلـىـ مـغـادـرـةـ الـبـلـادـ. وأـشـارـتـ لـجـنةـ حـقـوقـ الإـنـسـانـ التـابـعـةـ لـأـلـمـمـ الـمـتـحـدـةـ إـلـىـ أـنـ المـدارـسـ تـميـزـ ضدـ الـأـطـفـالـ الـذـينـ ولـدواـ دونـ أـنـ يـكـونـواـ مـتـزـوجـينـ.

وـجـاءـ فيـ تـقـرـيرـ لـبرـنـامـجـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ الـإـنـمـائـيـ فيـ عـامـ 2003ـ، أـنـ 96ـ بـالـمـائـةـ مـنـ الـأـطـفـالـ الـذـينـ هـمـ فيـ سـنـ الـمـدـرـسـةـ، كـانـواـ مـلـتحقـينـ بـالـمـدارـسـ الـابـتدـائـيـةـ، وـوـصـلـ مـعـظـمـهـمـ إـلـىـ الصـفـ السـادـسـ عـلـىـ الـأـقـلـ. وـقـدـ التـحـقـقـ بـالـمـدارـسـ الـثـانـويـةـ 53ـ بـالـمـائـةـ مـنـ الـبـنـاتـ وـ71ـ بـالـمـائـةـ مـنـ الـبـنـينـ.

وـكـانـتـ الـحـكـومـةـ تـدـعـمـ الرـعـاـيـةـ الطـبـيـةـ، كـماـ أـنـهـاـ حـسـنـتـ رـفـاهـ الـأـطـفـالـ؛ وـمـعـ ذـلـكـ أـدـىـ سـوـءـ الـإـدـارـةـ الـاقـتصـادـيـةـ عـمـومـاـ إـلـىـ مـسـتـوـىـ مـنـخـضـعـ فـيـ مـجـالـ الخـدـمـاتـ الطـبـيـةـ. وـقـدـ تـلـقـىـ الـذـكـورـ وـالـإـنـاثـ نـفـسـ الـقـدـرـ مـنـ الرـعـاـيـةـ الطـبـيـةـ.

وـيـحـظـرـ القـانـونـ إـسـاءـةـ معـاملـةـ الـأـطـفـالـ، وـقـدـ تـمـ اـحـتـرـامـ هـذـاـ الحـظـرـ فـيـ المـمارـسـةـ الـوـاقـعـيـةـ.

الاتجار بالأشخاص

لا يـحـظـرـ القـانـونـ الـاتـجـارـ بـالـأـشـخـاصـ بـشـكـلـ مـحدـدـ، وـقـدـ وـرـدـتـ تـقـارـيرـ تـقـيـدـ بـأـنـهـ تـمـ الـاتـجـارـ بـالـأـشـخـاصـ فـيـ الـبـلـدـ بـهـدـفـ الـاسـتـغـلـالـ الـجـنـسـيـ لـأـغـرـاضـ تـجـارـيـةـ وـلـغـرـضـ الـعـمـالـةـ الـقـسـرـيـةـ.

كـانـتـ الـبـلـادـ نـقـطةـ عـبـورـ (ـترـانـزيـتـ) لـلـأـشـخـاصـ الـذـينـ يـتـمـ الـاتـجـارـ فـيـهـمـ وـهـمـ فـيـ طـرـيقـهـمـ إـلـىـ أـورـوباـ، كـماـ كـانـتـ أـيـضاـ مـقـصـداـ نـهـائـياـ لـلـضـحـاياـ مـنـ دـولـ جـنـوبـ الـصـحـراءـ فـيـ أـفـرـيـقيـاـ وـجـنـوبـ آـسـيـاـ. وـقـدـ الـمـراـقبـونـ الـدـولـيـونـ بـأـنـ سـبـقـ 1ـ إـلـىـ 2ـ بـالـمـائـةـ مـنـ الـمـقـيـمـينـ الـأـجـانـبـ فـيـ لـيـبـيـاـ الـبـالـغـ عـدـدـهـمـ مـاـ بـيـنـ 1,5ـ وـ2ـ مـلـيـونـ نـسـمـةـ قـدـ يـكـونـونـ ضـحـاياـ اـتـجـارـ بـالـأـشـخـاصـ.

وـلـاـ يـجـرـمـ القـانـونـ بـشـكـلـ مـحدـدـ الـاتـجـارـ لـأـغـرـاضـ الـاسـتـغـلـالـ الـجـنـسـيـ التـجـارـيـ، وـلـمـ تـوـفـرـ الـحـكـومـةـ أـيـ مـعـلـومـاتـ عنـ مـحاـكمـاتـ مـتـصـلـةـ بـجـرـائمـ الـاتـجـارـ. وـفـيـ 17ـ فـبـرـاـيرـ/ـشـبـاطـ، وـافـقـتـ الـحـكـومـةـ عـلـىـ إـعادـةـ 26ـ مـنـ الرـعـاـيـاـ الـهـنـودـ إـلـىـ بـلـدـهـمـ بـعـدـ أـنـ أـقـتـعـهـمـ وـكـيلـ، عـلـىـ مـاـ ذـكـرـ، بـالـعـلـمـ لـدـيـ شـرـكـةـ مـحلـيـةـ، حـيـثـ كـانـتـ تـدـفـعـ لـهـمـ أـجـورـ مـنـخـضـعـةـ وـتـمـ اـحـتـجازـهـمـ لـدـيـ تـنـمـرـهـمـ. وـقـدـ وـافـقـتـ الـشـرـكـةـ عـلـىـ دـفـعـ أـجـورـ خـمـسـةـ أـشـهـرـ لـلـعـمـالـ وـدـفـعـ ثـمـ بـطاـقـاتـ سـفـرـهـمـ بـالـطـائـرـةـ إـلـىـ الـهـنـدـ.

ليبيا

ولم ترد أي تقارير عن أي مشاركة للحكومة في الاتجار بالأشخاص أو تسهيله.

وكما كان الحال في الأعوام الماضية، لم توفر الحكومة حماية مناسبة لضحايا الاتجار. ولم تقم الحكومة بتقحص فعال لأمر المجموعات السكانية المعرضة للخطر لتحديد هوية ضحايا الاتجار بالأشخاص. وكان الضحايا عرضة للعقاب لارتكابهم أعمالاً غير مشروعة تم ارتكابها نتيجة للاتجار بهم، بينما التواجد بشكل غير مشروع في البلد، والعمل بدون إذن عمل ساري المفعول، وممارسة الدعاارة. وربما يكون قد تم ترحيل ضحايا الاتجار، المختلطين مع المهاجرين لأسباب اقتصادية، بدون أن يحصلوا على أي مساعدات طيبة أو نفسية أو قانونية.

وقد اتخذت الحكومة خطوات خلال العام لمنع الاتجار بالأشخاص من خلال دعم سلسلة من ورش التدريب لعناصر أجهزة تطبيق القانون ومجموعة مختارة من الجمعيات الخيرية التي ترعاها الحكومة لرفع مستوى الوعي بموضوع الاتجار بالأشخاص.

للاطلاع على معلومات أكثر تفصيلاً، انظر تقرير وزارة الخارجية حول الاتجار بالأشخاص.

المعوقون:

يغفل القانون حقوق الأشخاص المعوقين وينص على تقديم الدعم المالي وغيره من أنواع الرعاية الاجتماعية لهم. وقد كان هناك عدد من الجمعيات التي وافقت عليها الحكومة والتي تقوم برعاية المعوقين. وقد صانت الحكومة بشكل عام حقوق المعوقين في مجالات التوظيف والتعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات التي تقدمها الدولة.

الأقليات القومية والعرقية والإثنية

يشكل المسلمون الناطقون بالعربية المنحدرون من أصل مختلط عربي-أمازيغي (بربري) 97 بالمائة من المواطنين. وكان الأمازيغ والتوارق الأقليتين الرئيسيتين. ويشكل المسلمون السنة الأغلبية السائدة في الأقليتين، ولكنهم يشعرون بالانتماء إلى تراثهم الثقافي واللغوي لا إلى التقاليد العربية. وتعيش عدة مجموعات من البدو الرحيل في مناطق بمحاذاة حدود البلد الصحراوية، وبينها أبناء قبائل التوارق والتبو. ويعيش في البلد ما بين 1,5 و 2 مليون عامل أجنبي. ويعتقد أن مليوناً منهم هم من دول الساحل وجنوب الصحراء ويعيشون في البلد كمهاجرين مخالفين للقانون.

وقد اتخذت الحكومة خلال العام خطوات لتخفيف التمييز ضد الأقليات البربرية. وقد ألغت الحكومة في عام 2007 قانوناً يحظر استخدام الأسماء الأمازيغية والبربرية. وخلافاً لما كان يحدث في الأعوام السابقة، تم السماح ببعض عروض الثقافة الأمازيغية، بما في ذلك برنامج تاريخي بثه التلفزيون. وتم السماح باستخدام اللغة الأمازيغية في مزيد من اللافتات، إلا أنه ذكر أن استخدامها ما زال من نوعاً في السياقات الرسمية.

وأفاد الموقع الإلكتروني للبربر، Tawalt.com بأن أعضاء اللجنة الثورية استهدفو الزعماء البربر قرب يفرن في 24 ديسمبر/كانون الأول. وذكر أن المتظاهرين رددوا هتافات معادية للبربر وخرموا الممتلكات

ليبيا

عمداً واشتكوا مع متظاهرين معارضين لهم. وادعت المواقع الإلكترونية المعارضة للنظام أن الأشخاص تصرفوا على ذلك النحو بالتواطؤ مع الشرطة المحلية..

ووفقاً لمؤسسة MEED Business Intelligence واجهت إحدى الأقلية، أبناء التبو، التمييز ضدها في بلدة الكفرة. وذكر أن السلطات سحبت الجنسية من بعض أبناء قبيلة التبو في الكفرة خلال العام، كما ذكر أن السلطات المحلية أصدرت مرسوم تحول دون حصول أبناء قبيلة التبو الذين لا يحملون الجنسية الليبية على التعليم وخدمات الرعاية الصحية.

أعمال إساءة وتمييز أخرى مارسها المجتمع

لم ترد أي تقارير عن وقوع أعمال عنف أو تمييز مجتمعي بسبب الميول الجنسية.

ولم ترد تقارير عن وقوع أحداث عنف أو تمييز ضد الأشخاص المصابين بنقص المناعة المكتسبة/الإيدز.

القسم 6 حقوق العمل

أ. الحق في تأسيس الجمعيات والنقابات والانضمام إلى عضويتها

يحظر القانون تأسيس الجمعيات والنقابات المستقلة والانتساب إليها؛ إلا أنه يسمح للعمال بالانضمام إلى الاتحاد العام لنقابات العمال. وقد لعب الاتحاد دوراً نشطاً في الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، وفي منظمة وحدة النقابات الإفريقية، وفي الاتحاد الدولي لنقابات العمال. وتشترط الحكومة أن يكون المرشحون لمناصب في الاتحاد العام لنقابات العمال مواطنين ليبيين. وكثيراً ما يتم ضم موظفي الحكومة إليه بصورة تلقائية.

لا يوفر القانون للعمال حق الإضراب، ولم ترد تقارير عن إضرابات خلال السنة. ورغم أن نقابات العمال موجودة رسمياً منذ أكثر من 25 سنة، إلا أن نظرة العمال التقليدية إليها هو أنها منظمات عديمة الجدوى. وتشير الروايات التي تم تناقلها في الفترة الأخيرة إلى أن النقابات بدأت تلعب دوراً أكثر نشاطاً في تقديم الالتماسات المطالبة بحقوق العمال، مثل ما ذكر من تدخلها في عام 2007 لتأمين دفع الأجر المتأخرة لموظفي المؤسسة الوطنية للنفط. ولم تكن هناك معلومات متوفرة عن أي آليات إضافية مصممة لحماية حقوق العمال.

ب. الحق في التنظيم والتفاوض الجماعي

يعين القانون حدود نشاطات النقابات العمالية، وقد تم وضع قيود في الممارسة العملية على التفاوض الجماعي. إذ يجب، على سبيل المثال، موافقة الحكومة على جميع الاتفاقيات الجماعية المعقدة بين نقابات العمال وأرباب العمل لضمان كونها متسقة مع أهداف البلد الاقتصادية والاجتماعية.

وفي عام 2004 افتتحت رسمياً منطقة التجارة الحرة مصراتة، ولكنها لم تكن قد باشرت أعمالها بعد لدى حلول نهاية العام.

ج. حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر القانون أي شكل من أشكال العمل القسري أو الإجباري، بما في ذلك عمالة الأطفال، رغم ورود بعض التقارير التي أفادت بوجود عمالة قسرية بين العمال المهاجرين، خاصة في قطاع البناء، بعد تهريبهم إلى البلد.

د. حظر عمالة الأطفال والحد الأدنى لسن الاستخدام

يمعن القانون عمالة الأطفال تحت سن 18 عاماً، إلا إذا كان ذلك على شكل تدريب لهم على ممارسة مهنة ما. ولم تكن هناك معلومات متوفرة حول مدى انتشار عمالة الأطفال.

كما لم تكن هناك معلومات متوفرة عما إذا كان القانون يحدد عدد ساعات العمل أو يضع قيوداً مهنية خاصة بالصحة والسلامة بالنسبة للأطفال. والجهة المسئولة عن منع عمالة الأطفال هي اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتشغيل والتدريب.

هـ. ظروف العمل المقبولة

يحدد قانون العمل حقوق وواجبات العمال، بما فيها قضايا المكافآت، وحقوق التقاعد، وأدنى حد لفترات الراحة، وساعات العمل. وقد خفضت الحكومة في عام 2006 ساعات الدوام الرسمي من 48 ساعة إلى 40 ساعة في الأسبوع. ويحدد القانون الحد الأدنى للأجور والعدد القياسي لساعات العمل والقواعد التي تنظم نوبات العمل ليلاً، وإجراءات الفصل من العمل ومتطلبات التدريب. ولا يحظر القانون بصورة محددة إرغام العاملين على العمل لعدد كبير للغاية من الساعات الإضافية.

ويحرّم الكتاب الأخضر دفع الأجر، وبالتالي يتم دفع أجور العمال على شكل "مكافآت". وفي حين تمت زيادة أجور بعض الفئات في القطاع العام، كأساتذة الجامعات، في السنوات الأخيرة، إلا أن تجميد الأجور الذي فرض قبل أكثر من عقد ما زال يحكم الأجور. وقد رفعت الحكومة في عام 2006 الحد الأدنى للأجور إلى 130 ديناراً (105 دولار) شهرياً للشخص الأعزب، و180 ديناراً (146 دولار) للزوجين، و220 ديناراً (178 دولار) للعائلة التي يزيد عدد أفرادها عن اثنين. وفي حين أنه لم تتوفر أي معلومات حول ما إذا كان متوسط الدخل كافياً لتوفير مستوى معيشة لائق للعامل وعائلته، إلا أن الحكومة قدمت خلال العام دعمًا رسمياً كبيراً لإيجارات البيوت وخدمات مؤسسات المنفعة العامة [الماء والكهرباء...]. وتلقى موظفو الحكومة 130 ديناراً (105 دولار) شهرياً كمساعدة رسمية لشراء المواد الغذائية الأساسية.

وقد تم تعين مفتشي عمل لمعاينة أماكن العمل للتأكد من الإذعان لمعايير الصحة والسلامة التي حدتها الحكومة فيها، ويمنح القانون العمال حق رفع شكاواهم المتعلقة بهذه المعايير إلى المحاكم. وحاولت بعض الصناعات، مثل قطاع البترول، الالتزام بمعايير التي تضعها الشركات الأجنبية. ولم تكن هناك معلومات حول ما إذا كان بإمكان العمال مغادرة مكان العمل غير الصحي أو غير الآمن دون أن يعرضوا وظائفهم للخطر.

أفادت بعض التقارير أن العمال الأجانب كانوا يشكلون 1,6 مليون عامل من مجمل عدد اليد العاملة البالغ 3,2 مليون شخص في عام 2004، ولكن قانون العمل لا يمنح العمال الأجانب معاملة متساوية. ولا تشمل القوانين المتعلقة بأوضاع العمل المقبولة سوى العمال الأجانب العاملين بموجب عقود، وهم نسبة ضئيلة جداً من العدد الإجمالي، نظراً لكون المهاجرين الآخرين يعتبرون موجودين في البلاد بصورة غير قانونية. وكان يسمح للعمال الأجانب بالإقامة في البلاد فقط خلال مدة سريان عقود العمل الخاصة بهم، ولم يُسمح لهم بإرسال أكثر من نصف دخلهم إلى بلدانهم الأصلية. وكانت يتعرضون لضغوط تعسفية مثل تغيير قواعد وعقود العمل، ولم يكن أمامهم من خيار سوى أن يقبلوا مثل تلك التغييرات أو يغادروا البلاد. وقد تم ترحيل الكثير من العمال الأجانب بصورة تعسفية لكونهم لا يملكون أذون العمل التي كانت متطلباً جديداً فرضاً توفره للقيام بالأعمال التي لا تتطلب مهارات، والتي كانوا يشغلونها بالفعل. ومن ناحية الممارسة الفعلية لم يكن لدى الحكومة أي وسائل عملية لمتابعة العمال الأجانب وما يرسلونه من أجورهم إلى بلدانهم، واعتمدت بدل ذلك على التهديد بالترحيل وعلى عمليات الإحتجاز العشوائية لهم لممارسة سلطتها.